أنباء سورية

باريس وواشنطن تدعوان موسكو للضغط على دمشق

«جنيف 8».. النظام «يتريث» والمعارضة تبحث الانتقال السياسي والدستور

جنود الاحتلال خلال تدريب في هضبة الجولان المحتلة امس الاول (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: لليوم الثاني على التوالي غاب وفد النظام السوري عن الجولة الثامنة من مفاوضات جنيف التي استؤنفت أمس المرحلة الثانية منها، وهو ما ألمحت مصادر إلى أنه سيستمر، رغم الانتقادات الدولية والضغوط الفرنسية ـ الأميركية لعودة وفد النظام.

وفيما اتهمت المعارضة النظام بتعمد «تمييع» هذه المفاوضات لحساب مؤتمر الشعوب السورية الذي تسعى موسكو لعقده العام المقبل في سوتشي، قالت صحيفة «الوطن» القريبة من الحكومة السورية، ان النظام مستمر في موقفه المتريث من المشاركة في «جنيف 8»، وعللت ذلك بتراجع الاهتمام الإعلامي بما يجري في جنيف، حيث «غاب مشهد استئناف المحادثات عن ساحة البحث والتصريحات السياسية الدولية»، بحسب الصحيفة.

ونقلت «الوطن» عن مصادر غير رسمية في دمشق، أن وفد النظام لم يتوجه إلى جنيف أمس أيضا، نافية بذلك تقارير تلفزيونية تحدثت عن أنه سيتوجه للمشاركة في المرحلة الثانية من «جنيف 8».

وربطت المصادر بين سفر الوفد إلى جنيف وتغيير المعارضة خطابها وبياناتها المستفزة، لاسيما تكرار الحديث عن الشروط المسبقة، في اشارة إلى بيان الرياض الذي جددت فيه مطالبتها بتنحي الرئيس بشار الأسد قبل بدء المرحلة الانتقالية.

على الضفة المقابلة، قالت المعارضة، إنها ناقشت مع فريق الأمم المتحدة قضايا الانتقال السياسي والدستور والانتخابات.

جاء ذلك في تصريح أدلى به المتحدث باسم وفد المعارضة، يحيى العريضي، بعد اجتماع الوفد مع الفريق الأممي، الذي قاده أمس رمزي عز الدين، نائب المبعوث الأممي الخاص بسورية ستافان ديمستورا، إثر تغيب الأخير لـ«أسباب خاصة».

حكومة دمشق تربط العودة إلى المفاوضات بسحب بيان الرياض

وقال المتحدث باسم المعارضة: «جئنا لمناقشة تطبيق قرارات الشرعية الدولية، حيث تمت مناقشة عملية الانتقال السياسي بعمق، وبشكل واضح، وبطرح أفكار جوهرية».

وأوضح أن ذلك تم «في إطار علاقة الانتقال السياسي بالسلة الثانية، وهي العملية الانتخابية والدستورية، وما يحتاج البنية الأساسية للانتقال السياسي، عبر المهمات، العلاقات، الأهداف، إضافة إلى النقاط المتعلقة بالعملية الدستورية والانتخابية».

وعلق على لقاءات المعارضة بفريق الأمم المتحدة، وتخلف وفد النظام عنها، بقوله: «نحن في حالة جادة تجاه العملية السياسية، بدليل الانخراط مع الأمم المتحدة في إطار تطبيق قرارتها.. تطبيق بيان جنيف (2012)، والقرار الأممي رقم 2254 المستند إلى بيان جنيف بمعظم بنوده». وأعرب المتحدث باسم المعارضة السورية عن اعتقاده بأن «وفد النظام سيأتي إلى المفاوضات لاحقا»، دون تحديد موعد لذلك.

وأعلن رئيس وفد المعارضة نصر الحريري، أن الوفد «مستمر في العملية السياسية من أجل تطبيق بيان «جنيف 1» والقرار الأممي 2254»، وطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته كاملا في وقت تسعى فيه المعارضة للتوصل الى الحل السياسي الذي يجلب الأمن والاستقرار، معتبرا أن عدم حضور احد الأطراف يبقى مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن.

على الصعيد الدولي، قال وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون إن من مسؤولية موسكو التأكد من مشاركة حليفها النظام السوري في محادثات السلام السورية بقيادة الأمم المتحدة.

من جهتها، استنكرت فرنسا غياب وفد النظام عن المفاوضات، مؤكدة أن هذه الخطوة تعرقل التوصل الى حل سياسي.

وقالت الخارجية الفرنسية في بيان ان «فرنسا تستنكر تغيب وفد النظام عن مفاوضات جنيف ورفضه خوضها عن حسن نية للتوصل الى حل سياسي وفق القوانين الدولية».

وأضافت ان هذا الرفض يأتي في إطار استراتيجية يتبعها النظام لوضع عراقيل أمام المفاوضات وهو يتحمل مسؤولية عدم التقدم في المفاوضات.

ودعا البيان حلفاء النظام السوري وعلى رأسهم روسيا الى تحمل المسؤولية وحث النظام على العودة إلى طاولة المفاوضات من جديد.

تباين روسي ـ إيراني في سورية: مستقبل «الميليشيات»

هل تتحول الشراكة الروسية ـ الإيرانية في فترة الحرب السورية الى «منافسة» في مرحلة الحل السياسي؟! هذا سؤال يشغل المراقبين والمتابعين للملف السوري استنادا الى مؤشرات أولية أظهرت بروز شقاق بين الحليفين الداعمين للنظام السوري. حول هذا الموضوع، ورد في تقرير لـ «فورين أفيرز» الأميركية ما يلي:

أجمع الإيرانيون والروس والأتراك في سوتشي على احترام وحدة الأراضي السورية. ونوقشت مسائل مثل سبل الإبقاء على مناطق خفض التصعيد التي اتفق عليها في أستانا في مايو الماضي. ورمت قمة سوتشي الى استعراض غلبة الشراكة الإيرانية ـ الروسية ـ التركية. لكن طهران تنظر بعين الارتياب الى النوايا الروسية والتركية في سورية. ويدرك الإيرانيون أن موسكو تسعى الى التنسيق مع شركاء كثر في المنطقة، وهم يصلونها النقمة على المساعي هذه. فموسكو، على خلاف أنقرة وطهران، تجري حوارات مع كل من يملك دورا يعتد به في مستقبل سورية، من اسرائيل الى الولايات المتحدة مرورا بدول عربية.

وتخشى طهران ان الصفقات المبرمة تدور على «قطع رأسها» وتقويض مصالحها. وقبل يومين من قمة سوتشي، التقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الرئيس بشار الأسد طوال 4 ساعات. وتشير التقارير عن الزيارة هذه في الصحف الإيرانية إلى أن طهران لم تكن على علم بها، ولكن إطلاع بوتين نظيره الأميركي على خطة موسكو قبل قمة سوتشي هو أكثر ما أزعج طهران. فالإيرانيون يرون أن الخطوة هذه محاولة لطمأنة أميركا. فواشنطن تعارض أي تسوية في سورية ترسخ المرابطة الإيرانية، والسبيل اليتيم الى تهدئة واشنطن هو تقويض نفوذ الحرب، وليس من بنات المصادفة أن الحرس الثوري بدأ يستعرض قدرات انتشاره وتجييش الميليشيات الإيرانية في سورية.

ولا شك في أن عرض العضلات هذا موجه الى جمهور واسع ضمنه بوتين ومستشاريه، ففي وقت تعد روسيا العدة للارتقاء الى مصاف الفيصل الديبلوماسي في آخر مراحل النزاع السوري، يذكّر جنرالات الحرس الثوري اللاعبين كلهم، وفيهم الأسد والروس، أن قوته ونفوذه لم يفترا. وتسعى طهران إلى تعظيم دورها في سورية ما بعد الحرب، ويريد الحرس الثوري حصد ثمار استثماراته في ميليشيات سورية وعربية، بعدما بسط في الأعوام السبعة الماضية نفوذه من طريق ميليشياته ووكلائه المحليين. وهو قلق على مكاسبه ويخشى ردا إسرائيليا وأميركيا وعربيا يقوضه. وعليه، قد ينزلق قريبا الى نزاع مع روسيا وغيرها من اللاعبين. ولا يسعى الحرس الثوري الى حماية نفوذ إيران فحسب في سورية ما بعد الحرب، ولكنه يريد ترسيخ ميليشياته السورية الحليفة قوة عسكرية سياسية تجلو على صورته وتحاكي دور حزب الله في لبنان.

قائد الحرس الثوري الإيراني محمد علي جعفري، لم يتستر أخيرا على سعيه الى إعلاء شأن الميليشيات الموالية لبلاده في سورية. ففي 23 نوفمبر الماضي أعلن جعفري أن الأسد يعرف حق المعرفة أنه مدين لـ «ميليشيات الشعب»، ويدرك أنها حيوية لبقائه السياسي. وقال ان الأسد سيدرج الميليشيات هذه في المؤسسات ويصون دورها في جبه الأخطار المقبلة. ويرمي الحرس الثوري الى تحويل الميليشيات السورية التي تأتمر بإمرته الى أشباه دول صغيرة ترسخ النفوذ الإيراني المستدام في سورية، مثل حزب الله في لبنان.

أنباء لبنانية

لبنان «عود على بدء».. و«المعارضة الجديدة» تحمّل على بيان الاستقالة

الحريري «المرتاح»: سأتابع شخصياً تطبيق «النأي بالنفس»

بيروت ـ عمر حبنجر ووكالات

الرئيس العماد ميشال عون خلال حفل إطلاق ثلاثة طوابع رئاسية تكريما له (محمود الطويل)

مع عودة الرئيس سعد الحريري عن استقالته تحت شرط التزام الاطراف اللبنانية، وتحديدا حزب الله بسياسة النأي بالنفس عن الصراعات العربية والاقليمية، دخل لبنان مرحلة المراجعة مع النفس في ظل المستجدات اليمنية المتفجرة والمفاجآت الاميركية المتعلقة بالقدس المحتلة.

ولعبت الرعاية الدولية دورها في التفاهم السياسي على مندرجات المرحلة الآنية انطلاقا من بيان مجلس الوزراء، وقد عبر الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون عن ذلك بقوله انه لم يرغب في ان تؤدي توترات المنطقة الى كسر بلد مثل لبنان، علما ان الحل التسووي الذي توصل اليه مجلس الوزراء اعاد القديم الى قدمه، اذ في 5 الجاري عاد مجلس الوزراء الى ما قبل 4 نوفمبر الماضي، وكل ما جرى يختصر بانه أمّن تراجع الرئيس سعد الحريري عن الاستقالة وعالج الامور بمعزل عن سلاح حزب الله من خلال بيان مستنسخ عن البيان الوزاري الاساسي للحكومة، بينما بقي حزب الله موجودا في ساحة التورط في سورية واليمن والعراق ومن دون اي التزام بالعودة منها.

وتفسيرا لذلك، قال النائب وليد جنبلاط: ليس مطلوبا التدقيق بكل كلمة تصدر عن حزب الله او محاسبته على كل تصريح يدلي به، معتبرا ان الحزب معني بتطبيق النأي بالنفس من تلقاء نفسه، وان بيان الحكومة اراح لبنان كله وليس الرئيس سعد الحريري وحده.

جنبلاط رأى ان الظرف غير ملائم بتاتا لطرح موضوع نزع سلاح المقاومة، وان على حزب الله ان يبادر في الوقت المناسب الى طرح ملف السلاح.

من جهته، اوضح رئيس مجلس النواب نبيه بري لزواره انه ليس وحده عرّاب صيغة النأي بالنفس، والمطلوب مراعاة حساسيات بعضنا بعضا، فإذا صعّد احدهم لا يرد عليه من الجهة الاخرى، كما كان يحصل في زمن الحرب، حيث كانت تعقد اتفاقات وقف النار ولا تلبث ان تنهار.

ماكرون: لن نسمح بكسر بلد مثل لبنان

من ناحيته، أعرب رئيس الوزراء سعد الحريري عن ارتياحه لقرار «النأي بالنفس» عن الصراعات الذي تم التوصل إليه في مجلس الوزراء، موضحا أن ما صدر كان قرارا حكوميا بالتزام كل المكونات السياسية الممثلة في الحكومة بالنأي بالنفس عن الشؤون الداخلية للبلدان العربية وعن الصراعات والحروب في المنطقة، معلنا أنه سيتابع شخصيا تنفيذ القرار.

وقال: «الكل يعلم المراحل الصعبة التي مررنا بها خلال الأشهر الماضية، لكن الهدف الأساسي هو التركيز على الاستقرار في البلد، لأنه من دون الاستقرار وتوفير الأمن والأمان للمواطن لا ازدهار ولا اقتصاد».

وأضاف «لقد تريثت في إعلان استقالتي بناء على طلب رئيس الجمهورية، ولكن بعد أن تم الالتزام بتحقيق النأي بالنفس فعلا وليس قولا فقط عدلت عن هذه الاستقالة، وأنا شخصيا سأتابع موضوع تنفيذ النأي بالنفس، لأن الخروج على الالتزام سيضع لبنان في دائرة الخطر من جديد، الموضوع لا يتعلق بسعد الحريري بل يتعلق بلبنان ومصلحة اللبنانيين، الذين يدركون أن مصلحتهم الأساسية هي مع دول الخليج والأشقاء العرب».

وتابع الحريري «علاقتنا مع السعودية ودول الخليج جيدة جدا، وسترونها في تحسن مستمر».

اما النائبة ستريدا جعجع فقد حيّت الرئيس سعد الحريري على «الصدمة الايجابية» التي احدثها بالاستقالة التي اعلن عنها سابقا، وقالت ان «القوات» لم تكن بعيدة عن «طبخة» التسوية الجديدة، وعن لقاء قريب بين الرئيس الحريري ورئيس القوات د.سمير جعجع قالت: كل شي بوقته مليح.

غير ان بيان العودة عن الاستقالة قوبل بانتقادات واسعة من قوى المعارضة، خصوصا انه استند الى البيان الوزاري وخطاب القسم اللذين لم يطبقا. ولاحظت اوساط «المعارضة الجديدة» لـ «الأنباء» ان نائب الامين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم لم يتقيد بمبدأ «النأي بالنفس» في خطابه امام مؤتمر الوحدة الاسلامية في طهران، حيث قال: لن نتفرج في محور المقاومة على اميركا واسرائيل تقودان محور الشر للسيطرة على منطقتنا لتفتيتها وانهاء القضية الفلسطينية.

رئيس حزب الكتائب سامي الجميل قال من جهته ان الكلام الذي سمعناه من الحكومة على التزامها بالنأي بالنفس يوحي وكأن الذي يتدخل في شؤون الآخرين هو الحكومة او الجيش اللبناني، كل هذا ذر للرماد في عيون الناس، كلمة واحدة اقولها: حرام ما فعلتموه باللبنانيين، حرام ان تضيعوا هذه الفرصة التاريخية من اجل طرح حلول بنيوية حتى لا يستمر اللبنانيون عايشين بالمؤقت والقلق الدائم، برجوعكم الى ما كنتم عليه ورجع معكم كل الاداء السابق.

النائب بطرس حرب رحب بدوره بعودة الحريري عن استقالته، وتمنى ألا يكون بيان الالتزام بالنأي بالنفس تعبيرا لفظيا او ارضاء بلا مضمون، ان تاريخ الممارسة لا يبشر بالخير.

النائب السابق فارس سعيد لاحظ من جهته ان البيان الحكومي لم يتطرق الى اسباب الاستقالة، بل تطرق فقط الى ابتكار مخرج لفظي لازمة حكومية من دون تقديم مخرج للازمة السياسية التي يتخبط بها لبنان بوضع ايران يدها على قراره من خلال حزب الله، وبالتالي فان البيان الذي اذاعه الحريري هو اقل من «اعلان بعبدا» الذي صدر في عهد الرئيس ميشال سليمان.

بينما اعتبر الوزير السابق اشرف ريفي ان ما حصل بعد الاستقالة مسرحية هزلية لا تحترم عقول اللبنانيين، واعلن ريفي رفضه للتسوية بشروط الوصاية الايرانية، ونعتبر ما حصل استسلاما لمشروع حزب الله وندعو اللبنانيين الى محاسبة وطنية لتحالف «سرايا المقاومة» مع «سرايا المقاولة».

ولاحظ معارضون ان بيان الحكومة مستخرج من خطاب القسم الرئاسي ومن البيان الوزاري لحكومة استعادة الثقة، فلماذا لم يطبق خطاب القسم والبيان الوزاري الاساسيان؟

قناة «ال.بي.سي» قالت: لقد وضع البيان امام الوزراء كلوحة المونالزا، حيث قرأ كل منهم ما يريده في مضمونه الهجين، حيث اخذ رئيس الحكومة النأي بالنفس واخذ حزب الله عدم المس بالبيان الوزاري.

الحريري عاد إلى السراي الحكومي... أقوى أم أضعف؟!

«البيان ـ التسوية» الذي صدر عن مجلس الوزراء يعني بشكل مباشر أمرين: الاول أن «أزمة الاستقالة» انتهت والفترة غير الطبيعية بين 4 نوفمبر و4 ديسمبر كأنها لم تكن. والثاني أن هدنة سياسية قد أرسيت وسقفها الزمني هو الانتخابات المقبلة.. ولكن إذا كانت أزمة الاستقالة قد انتهت، فإن الأزمة لم تنته وما زالت قائمة. فالاستقالة هي نتاج أزمة إقليمية الأبعاد وتفصيل صغير فيها. والأزمة يمكن أن تعود في أي وقت وبأشكال جديدة. النتيجة الأساسية في كل ما حصل أن الرئيس سعد الحريري عاد الى «وضعه الطبيعي» ويعود الى السراي الحكومي متجاوزا أصعب «محنة سياسية» مر بها حتى الآن ووضعت مصيره ومستقبله على المحك. ولكن هل عاد الحريري أقوى أم أضعف مما كان عليه؟! ثمة نظريتان وإجابتان:

● الأولى تقول إن الحريري عاد أقوى مما كان وتصح معه مقولة إن «الضربة التي لا تميت تقوي»، فقد حقق الحريري في خلال هذه الأزمة ثلاثة إنجازات أساسية: الأول على المستوى الدولي بأن أثبت أنه يتمتع بتغطية وحماية دولية ـ عربية، وأن لديه شبكة علاقات دولية لا تتوافر لدى أي من المسؤولين وأركان الحكم في لبنان وتمتد من الولايات المتحدة الى روسيا وفرنسا، وصولاً الى مصر وتركيا.

ـ الثاني على المستوى السياسي بعدما ثبت وتأكد أنه لا بديل عن سعد الحريري في رئاسة الحكومة، أقله في هذه المرحلة، وأنه ضرورة وحاجة للاستقرار بكل أوجهه السياسية والأمنية والاقتصادية، وهذا ما يعطيه امتيازا ويتيح له الحصول على تقديمات وتنازلات من شركائه في التسوية والحكم.

ـ الثالث على المستوى الشعبي بعدما استعاد الحريري في شهر ما كان خسره في سنة بعد انخراطه في التسوية الرئاسية مع العماد عون وفي حكومة شراكة مع حزب الله، وبعدما كانت شعبية الحريري في مسار انحدار وبلغت أدنى مستوياتها عشية «الاستقالة»، فإنها عادت الى مسار صعود عشية الانتخابات التي لم يعد يتهيبها، لا بل بات يتحينها ويستعجلها لقطف ثمار الوضع الشعبي المتجدد و«تسييله» في صناديق الاقتراع قبل فوات الأوان.

● الثانية تعتبر أن الحريري يعود ضعيفا وليس قويا. صحيح أنه سجل تقدما سياسيا وشعبيا وبات في وضع أفضل، لكنه مازال الحلقة الأضعف في الحكم. وظواهر الامور لا تعكس «عمقها» الحقيقي وهشاشة الوضع، وأي تغيير جوهري لم يحدث، والرئيس سعد الحريري يشكو من عدة ثغرات ونقاط ضعف منها:

ـ الحريري «مدين» بعودته وبقائه في المعادلة الى الرئيس ميشال عون وحزب الله. وهذا وحده كاف لأن تكون علاقته معهما أفضل ومن موقع تحالف مع الأول وشراكة مع الثاني. وإذا كان عون والحزب أظهرا تفهما لظروفه واحتضانا له واستعدادا لتلبية شرطه للعودة، فإن هذه المرونة تقف عند حدود معينة ولا يقبل الطرفان أن يمارس الحريري بحجة أوضاعه «الابتزاز السياسي» ليحصل على كل ما يريد.

ـ الحالة الشعبية المتحلقة حول الحريري هي نتاج تعاطف وتضامن معه نتيجة ما واجهه من أوضاع ضاغطة ومهينة. ولكن هذه الحالة ظرفية ويمكن أن تتبدد إذا لم ترفدها أسباب وعوامل سياسية داعمة، وخصوصا في سياسات ومواقف الحريري للمرحلة المقبلة. يضاف الى ذلك أن الحريري محاصر، بعدما حسم الوضع داخل تيار المستقبل الذي صار «عائلة الحريري»، بوضع سياسي مبعثر ومشتت داخل الطائفة السنية وداخل جبهة الحلفاء (14 آذار سابقا). ففي الطائفة أقام علاقة وطيدة مع المفتي ورجال الدين، ولكنه مازال يقاطع القيادات السياسية، وفي معسكر الحلفاء، الحريري يفتقد لأول مرة «الحليف المسيحي».